



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/IRE
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاد الوطني المقدم من ايرلندا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/IRE)

فريق الاستعراض مؤلف من:

جوزيف نجيهيا، كينيا

خريستوك. خريستوف، بلغاريا

هافارد توريسين، النرويج

لوكاس أسونساو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الانكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات

(<http://www.unfccc.de>)

ملخص^(١)

١- أُجري الاستعراض المتعمق بين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٦ وقد تخللته زيارة دبلن في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦. وكان فريق الاستعراض مؤلفاً من خبراء من كينيا وبلغاريا والنرويج.

٢- لقد سجلت أيرلندا معدلات نمو عالية للغاية في ناتجها القومي الاجمالي خلال التسعينات، ويتوقع أن يصل المعدل في المتوسط خلال هذا العقد إلى ٤.٥ في المائة تقريباً، مما سيدفع النمو الاقتصادي إلى مستوى تاريخي عالٍ. وهذا الاتجاه الانمائي يسمح لأيرلندا بالاقتراب بصورة مطردة من متوسط مستويات الدخل الفردي لدى شريكاتها من بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد اقترن سعي أيرلندا في الاقتراب من المعايير الاقتصادية التي حددها الاتحاد الأوروبي بتغيرات في هيكلها الاقتصادي. وهذا التغير الهيكلي، المقرون بارتفاع حاد في مستوى الاستهلاك الخاص، يؤثر حتماً على احتياجات الطاقة الاجمالية. ونظراً إلى موقعها الجزري ومواردها المحدودة من حيث الطاقة، فقد توخت أيرلندا أساساً في سياسة الطاقة لديها ضمان أمن الامدادات، وخفض اعتمادها على الوقود المستورد، وتحسين فعالية الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، وتنمية موارد الطاقة المحلية، ولا سيما الغاز الطبيعي المستخلص من الآبار البحرية والخث.

٣- يعتبر الغاز الطبيعي مصدراً جديداً نسبياً للطاقة في السوق الأيرلندية. وهو، بالرغم من ذلك، ناقل للطاقة قادر على التنافس تجارياً خصوصاً مع النفط، منافسه الرئيسي. ويتوقع أن تسهم الزيادة المطردة في استخدام الغاز الطبيعي التي تحقق جانب منها على حساب البدائل الأكتشف كربوناً، مساهمة كبيرة في الحد من زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ورغم أنه لا يتوقع أن يقل الاعتماد على النفط والفحم المستوردين في تغطية احتياجات الطاقة الاجمالية، إلا أنه يتوقع أن يلعب الغاز الطبيعي دوراً أكبر فأكبر في توليد الكهرباء وفي سوق التدفئة السكنية.

٤- وبالنظر إلى غلبة الفحم والخث والنفط في خليط الوقود الأولي، وضيق القدرة على إنتاج الوقود غير الأحفوري، فإن نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطاقة محسوبة لكل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي، تعلق كثيراً عن متوسط المعدلات المسجلة سواء في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو في بلدان الاتحاد الأوروبي. أما نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطاقة محسوبة للفرد الواحد فهي تعادل متوسط المعدل المسجل في بلدان الاتحاد الأوروبي. ويعود الجزء الأكبر من الزيادة المسجلة في الانبعاثات خلال السنوات القليلة الماضية إلى زيادة إنتاج الكهرباء وإلى قطاع النقل. ولا توجد في أيرلندا قدرة توليد بالطاقة النووية، وبشكل الخث قرابة ١٤ في المائة من اجمالي امدادات الطاقة الأساسية. ورغم أنه من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلا أنها ستظل أعلى نسبة لهذا النوع من الطاقة في ميزان الطاقة القطري بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٥- وتلبي أيرلندا التزاماتها بتقديم التقارير في إطار الاتفاقية، وستقوم بدورها في الوفاء بما تعهد به الاتحاد الأوروبي من تثبيت لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الاتحاد ككل عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وقد أخذت أيرلندا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ باستراتيجية وطنية لخفض انبعاثات ثاني

أكسيد الكربون في إطار السياسة الشاملة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في ميدان تغير المناخ. وتهدف استراتيجية إيرلندا لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى تقييد تلك الانبعاثات بحيث لا تتجاوز الزيادة فيها نسبة ٢٠ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وقُدِّمَ إلى الفريق أثناء إجراء الاستعراض مشروع مستوفى للاستراتيجية الوطنية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مما حسَّن إلى حد كبير مستوى المعلومات عن أعمال السياسات والتدابير المتعلقة بتغير المناخ في البلد. ولقد دفعت احتياجات إيرلندا الإنمائية كما دفع تركيزها على أمن الطاقة إلى أعمال تدابير ذات طبيعة طوعية في الغالب حتى الآن و"لا ندم فيها". وبالرغم من أنه يتوقع أن تسفر تلك التدابير عن نتائج هامة فلا تزال التدابير الإضافية التي تهدف إلى الحد من زيادة انبعاثات غاز الدفيئة في مراحل التنفيذ المبكر أو قيد النظر. ويبدو أن التطور الهيكلي الذي شهدته إيرلندا في الآونة الأخيرة أفضى إلى نوع من التحسن الملموس في كفاءة الطاقة وكشف عن إمكانية فك التقارن بين اتجاهات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبين النمو الاقتصادي. وقد يفضي ذلك إلى استمرار الحد من زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد الوطني ويسهم، أيضاً، بصورة ايجابية في بلوغ هدف تثبيت نسبة هذه الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي بأسره.

٦- وقد أعدت عمليات جرد وطنية وفق منهجية "CORINAIR"^(٧) المعتادة، مع تحويلها وفق صيغة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وتعتبر مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون موثوقة للغاية بما أنها تعتمد على عمليات إحراق الوقود المعروفة تماماً والتي وثقت استقلاً مدى سنوات. أما انبعاثات غاز الميثان وأكسيد النيتروز فإن تقديراتهما أقل موثوقية بكثير وذلك يعود إلى طبيعتهما الظنية وإلى أنه لم يجر توثيقهما على مستوى التفاصيل المطلوبة وفقاً لنهج الجرد المتبع في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويرى الفريق أن جرد غازات الدفيئة لم يعرض دائماً بالشفافية المتوخاة وذلك بسبب ضيق الموارد.

٧- وقدمت أثناء الاستعراض معلومات إضافية كثيرة عن الغابات في إيرلندا وعن برنامج التحريج الجاري فيها. ولئن كانت إيرلندا من أقل البلدان تحريجاً في الاتحاد الأوروبي ولا تسعى لإبطال مفعول انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق واحد هو امتصاص الغابات لها، فمن المهم الإبلاغ عن الانبعاثات وأساليب إزالتها في هذا القطاع في عام ١٩٩٠، عملاً بالمبادئ التوجيهية للإبلاغ الواردة في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ويوصى بالإضافة إلى ذلك بتقديم إسقاطات مستقبلية عن قطاع الحراجة. ويجب حث إيرلندا أيضاً على تقديم تقرير عن انبعاثات الغازات الأخرى متى حصلت في البلد، مثل انبعاثات سداسي فلوريد الكبريت، ومركبات هيدروفلورو الكربون، وربما أيضاً انبعاثات مركبات الهيدروكربون المشع بالفلور الناجمة عن انصهار الألومنيوم.

٨- وإيرلندا جديدة بالثناء لإنشائها مركز الطاقة الأيرلندي الذي يعمل كآلية تشجع على حفظ الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية. ويتمتع المركز بإمكانيات كبيرة للتأثير في السلوك الصناعي وخيارات المستهلك ودعم تدابير التخفيض في المستقبل. ولقد أسندت إلى المركز مهمة تنسيق وتنفيذ برنامج حفظ الطاقة الوطني وزيادة الوعي بمسائل الطاقة. وأحاط الفريق علماً بالدعم المتجدد الذي تقدمه الإدارات المعنية لبرامج حفظ الطاقة القائمة، فضلاً عن التزام هيئة توريد الكهرباء بتطبيق برامج تعنى بإدارة جانب الطلب.

٩- ولقد وضعت إسقاطات الانبعاثات وفقاً لنماذج ارتدادية معيارية، بدون استخدام نماذج الاقتصاد الكلي والطاقة. وترى اللجنة أنه يمكن أن تخصص موارد إضافية تفيد في تحسين قدرات رصد الانبعاثات والنمذجة. وأوصى فريق الاستعراض بأن تبيّن بوضوح في البلاغ الثاني الذي سيقدّم في عام ١٩٩٧ أساليب التقدير المستخدمة والافتراضات التي بنيت عليها إسقاطات الانبعاثات. كذلك شجّع الفريق الحكومة على النظر في الإبلاغ اعتماداً على سيناريو أساسي ("بدون قياسات") للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠. وقدمت أثناء الاستعراض معلومات إضافية بشأن المنهجية المستخدمة في وضع إسقاطات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالاستناد إلى أرقام الطاقة الوطنية. وتبدو الافتراضات الأولية والأساليب المستخدمة في تقدير الاحتياجات من الطاقة في عام ٢٠٠٠ معقولة وشفافة. وتم أثناء الاستعراض إدخال بعض التنقيحات على توزيع احتياجات الطاقة فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ويتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة الأولية ازدياداً ملموساً في قطاعي توليد الكهرباء والنقل. ويتوقع أن ينخفض هذا الطلب في القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية وأن يظل مستقراً نسبياً في القطاع السكني. ويبدو، استناداً إلى معلومات تلقيت أثناء الزيارة تفيد حدوث ارتفاع مبكر في نسبة الكفاءة وتدفقات إضافية أخيرة من الغاز الطبيعي، أن الهدف الوطني المقرر للحد من نمو ثاني أكسيد الكربون أصبح قريب المنال. وتبين التقديرات الأولية أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تتزايد فيما يبدو بسرعة أقل مما كان متوقعاً في الأصل، بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يزداد بسرعة أكبر مما كان متوقعاً في بداية هذا العقد.

١٠- وبالرغم من أن البلاغ الوطني لم يتناول مسألة تأثير البلد بتغير المناخ وتكييفه معه، فقد قدمت أثناء الاستعراض وثائق إضافية هامة. وقدم أثناء الزيارة تقييم لما يحتمل أن يترتب على تغير المناخ في أيرلندا من آثار ولمدى ضعف البلد إزاءها. ويتضح من هذا التقييم أنه قد تترتب على ارتفاع متوسط درجات الحرارة آثار إيجابية طفيفة في نمو النباتات في أيرلندا وأنه يحتمل أن يعود ذلك ببعض المكاسب الاقتصادية. وقيل إن المناطق الساحلية في الجزيرة هي أكثر أنحاء البلد ضعفاً.

١١- وأحاط الفريق علماً مع التقدير بالتزام أيرلندا في المدى الطويل بزيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لتبلغ ٠,٧ في المائة. وقد بلغت هذه النسبة ٠,٢٩ في المائة في عام ١٩٩٥. وأبلغ الفريق بأن البرلمان الأيرلندي تعهد بزيادة هذه النسبة بمقدار ٠,٠٥ في المائة سنوياً. ووافقت أيرلندا على الاشتراك في مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيل هيكله، في عام ١٩٩٤. وأعلنت أنها ستقدم مساهمة تبلغ ١,٦٤ مليون جنيه أيرلندي على مدى أربع سنوات، وأعقبت ذلك بدفع مساهمة أولى قدرها ٤٢٥ ٠٠٠ جنيه أيرلندي في عام ١٩٩٦.

١٢- وقدمت أثناء الاستعراض معلومات إضافية بشأن أنشطة البحوث الجارية في أيرلندا، بما فيها الأنشطة التي يضطلع بها معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بشأن استراتيجية خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تضمّن هذا التقرير أهم نتائجها. كذلك أبلغ الفريق القائم بالاستعراض بأن الجهود المبذولة لزيادة التوعية لدى الجماهير انصبّت بصفة رئيسية على حفظ الطاقة وتحسين كفاءة الاستخدام لدى المستهلك النهائي للطاقة. وانحصرت الوسائل الرئيسية المستخدمة لإطلاع الجماهير في وسائل الإعلام الإلكترونية والاحتفال السنوي بأسابيع التوعية في ميدان الطاقة.

الحواشي

(١) وفقاً للمقرر ٢/م أ-١ الصادر عن مؤتمر الأطراف، تم إرسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة أيرلندا التي لم تبد أي تعليقات إضافية.

(٢) "CORINAIR" هو العنصر الذي يتناول جرد الانبعاثات الجوية في برنامج "CORINE" (نظام المعلومات المنسق عن حالة الموارد الطبيعية والبيئة) التابع للاتحاد الأوروبي.
